http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1536) السنة السادسة - الاربعاء (17) حزيران 2009

مدير الناحية يعلنها عبر «المدى» مدينة منكوبة بسبب الجفاف

٧٠ قرية في ناحية التل تغرقها الرمال وتزحف عليها الصحراء

قرية خالية من الرمال

رمال زاحفة

البحث عن الحلول

طالب مدير ناحية التل التابعة لقضاء الحضر في نينوى، الحكومة المركزية إعلان الناحية منطقة منكوبة، بعد ان تسببت قلة سقوط الامطار في تجفيف الابار، واحال الجفاف الذي ضرب المنطقة بأسرها الى صحراء قاحلة، واضطرت كثبانها الرملية التي علت سطوح المنازل الطينية، سكان ما يقرب من سبعين قرية الى الهجرة، فتوزعوا مهاجرين الى مختلف مناطق وسط وشمال البلاد، للبحث عن مايروي عطشهم. عبد الرحمن حسن خالد مدير ناحية التل يوضح للمدى هذه المشكلة واسبابها :

الموصل / نوزت شمدين

لقد هجر سكان أكثر من سبعين قرية قراهم تماماً بسبب الرمال التي زحفت إليهم ودفنت أراضيهم وحاصرت بيوتهم، بسبب عدم وجود غطاء نباتي يمسك التربة، نظرا للجفاف الذي يضرب المنطقة منذ سنوات، وقد تكدست الرمال بشكل أرعب السكان، وارتفعت مستوياتها يوماً بعد يوم حتى وصلت الى أسطح بيوتهم الطينية، واخفت معالم البعض منها، فهاجر ما يقرب من نصف سكانها الى مركز الناحية، ومن لم يجد مأوى فيها ضرب خباء خيمته غير بعيد عنها، ويعيش اغلبهم الآن على حصة البطاقة التموينية التي لا يجد أكثرهم القدرة على دفع ثمنها، نصفهم الاخر توزعوا مهاجرين إلى محافظة صلاح الدين و إلى ناحية القيارة أو ربيعة أو عوينات بحثاً عن فرصة عمل أو طمعاً في أن يرتووا بالماء على أقل تقدير.

وقد طالب مدير الناحية، من خلال الجريدة، الحكومة الاتحادية اعلان ناحية التل من المناطق المنكوبة، فما يحدث فيها هو كارثة انسانية حقيقية، ويمكن للحكومة المركزية، ان ترسل لجنة من قبلها لتفقد المكان، وتقدير الاضرار الفادحة التي لحقت بالمواطنين. الكوارث الطبيعية تضرب مشارق الأرض و مغاربها، وتأثير أي واحد منها في أي مكان بالعالم لن يختلف كثيراً عما اصاب مناطقنا، فالجفاف الذي اجتاح قضائي الحضر والبعاج و ناحيتي التل والمحلبية هجّر العوائل وأهلك الحرث والنسل، و لكن السؤال الذي يطرح نفسه الان، هل ستكون ردة فعل الحكومة العراقية تجاه كارثة هذه الناحية، هي نفس ردة فعل الحكومات في باقي إنحاء العالم إزاء كوارث تحدث في بلدانها؟.

هجرة جديدة

يقول مدير ناحية التل: شحة المياه فاقمت كارثة الجفاف التي اجتاحت المنطقة، فلقد أدت هجرة سكان القرى و استيطانهم مركز الناحية، الى مضاعفة سكنة مركز الناحية الى الضعف، و لم يقابل تلك الزيادة زيادة في عدد السيارات الحوضية التي تنقل الماء للمواطنين من مسافة ١٠٠ كم . فضلاً عن أن قلة هطول الأمطار أثر على مناسيب الآبار الجوفية حتى جف الكثير منها تماماً وكان السكان يعتمدون عليها في الاستعمالات الأخرى عدا الشرب.

مشكلة أزلية

ومشكلة الماء من المشاكل الأزلية لسكان الناحية، حيث لا يوجد في ناحية التل شبكة إسالة، بل يعتمد سكانها على الماء الذي تنقله السيارات الحوضية من مسافة تزيد على (١٠٠) كم ذهاباً و إياباً، حيث تقوم (١٠) عشر سيارات حوضية تابعة لمديرية ماء نينوى بنقل الماء من مشروع ماء تلعفر (قرب الكسك) إلى مركز الناحية، أما سكان القرى فهم يعتمدون على أنفسهم في توفير الماء، حيث يقومون بشراء الماء من السيارات الحوضية الأهلية التي تبيع الماء بأسعار عالية جداً، فضلاً عن أن سائقي تلك السيارات يعمدون في أكثر الأحيان إلى التزود بالماء من النهر مباشرةً، لغرض اختصار المسافة، مما يجعل المواطنين عرضة للإصابة بكافة الأمراض التي يسببها شرب المياه الملوثة.

٣٣ مليار دينار لمشروع ماء

في عام ٢٠٠٤ استقبلت الناحية فريقاً من المهندسين من بغداد اخبروا مدير الناحية بأنهم من احد المكاتب الاستشارية التابعة لجامعة بغداد، وأنه قد أحيل إلى مكتبهم مشروع إعداد دراسة إيصال الماء إلى ناحية التل، و رغم الاعتراض على مسار الخط الناقل الذي سيمر من ناحية القيارة عبر ناحية الشورة وصولاً إلى ناحية التل، سائرا في أراض زراعية و قرى تفتقر إلى الماء، مما سيجعّل وصول الماء إلى ناحية التل أمراً شبه مستحيل بسبب التجاوزات المتوقع حصولها على الأنبوب، وحسب مدير الناحية فقد كان من المفضل أن يكون الخط الناقل عن طريق ناحية المحلبية حيث أن المسافة اقرب و التجاوزات المحتملة أقل بسبب توفر الماء في القرى التي يمر بها الأنبوب، ورغم التعاون الذي لمسه الفريق الهندسي لانجاز الدراسة، الاانهم ذهبوا ولم يعودوا أبداً ! و تبين لاحقاً بأن مديرية ماء نينوى لا تملك نسخة من تلك الدراسة و عادت لتبرز مشكلة عدم وجود دراسة تحدد الكلفة التخمينية للمشروع.

وفي عام ٢٠٠٧ وبعد جهد جهيد اقتنعت الحكومة المحلية برصد التخصيصات لمشروع دراسة إيصال الماء إلى الناحية، و قد تم بالفعل الإعلان عن المشروع، لكن بسبب قلة التخصيصات المرصودة لم يبد أي مكتب استشاري الرغبة في التعاقد على انجاز تلك الدراسة، فأعيد الإعلان عنها و لكن دون جدوى .فقامت مديرية ماء نينوى بتنفيذ الدراسة تنفيذا مباشرا.

المياه الجوفية غير صالحة للاستهلاك البشري

تعتبر ناحية التل من المناطق المحظورة جيولوجياً، فقد كشفت التنقيبات التي أجرتها شركة بلغارية في سبعينيات القرن الماضي، عن وجود كميات كبيرة من الغاز و النفط وعلى أعماق قريبة نسبياً من سطح الأرض، وحدث ان انفجر بئر غاز في تلك الفترة في قرية (أم الشطن) إلى الغرب من الناحية (١٢كم) و استمر الحريق فيه لفترة طويلة قبل أن يتم إخماده، الأهالي يخشون تكرار تلك التجربة، ولا يعمدون الى حفر الابار، فضلاً عن أن المياه الجوفية فيها تحوي نسباً عالية من المواد العضوية و الكبريت و الفوسفات، مما يجعل تلك المياه غير صالحة للاستهلاك البشري، ويؤكد مدير الناحية،ان الآبار السطحية قد جفت كلها بسبب عدم تساقط الأمطار بكميات كافية، حيث كانت هذه الأمطار تعوض انخفاض مناسيب الآبار في فصل الصيف.

سؤال لوزارة الزراعة

يقول مدير ناحية التل: في عام ٢٠٠٦ قام الجيش الأمريكي بتمويل مشروع لحفر بئر مزود بفلتر لتصفية الماء بالاعتماد على المياه السطحية و ليس الجوفية، بعد إتمام المشروع و قبل تشغيله قمنا بمفاتحة مديرية ماء نينوى لغرض إرسال لجنة لاستلام المشروع و جرد كافة موجوداته، من باب المحافظة على المال العام، وقد تم فعلاً إرسال تلك اللجنة فقامت بجرد موجودات المشروع، فأصبح المشروع في عهدة المديرية فطلبنا منهم تعيين مشغل و حارس للمشروع فأجابوا بأن ذلك ليس من صلاحيتهم وأنهم سيخاطبون الوزارة، و لم يكن بالإمكان تكليف أي شخص لا يحمل صفة رسمية بإدارة المشروع لان القوانين و التعليمات لا تسمح لموظف العقد فضلاً عن الشخص الذي لا يملك أي صفة رسمية باستلام أي ذمة، وهكذا بقي المشروع معطلاً حتى نفد ماء البئر، وبسبب ظروف الجفاف التي اجتاحت المنطقة، وضع الفلاحون كل ما يملكون من رأس مال في البذور التي وضعوها في الأرض و في معداتهم الزراعية من حاصدات و ساحبات زراعية، فلا البذور أثمرت و الآلات و المكائن عملت. فأخذت رؤوس أموالهم تستنزف سنة بعد أخرى. أراضيهم تملكها الدولة التي تجبي منهم الإيجارات سنوياً، و في نفس الوقت تصنف أراضيهم على أنها أراضي غير مضمونة الأمطار، وعندما تقرر تعويض الفلاحين لم يشمل بالتعويض فلاحي ناحية التل و ناحية المحلبية و قضائي الحضر و البعاج بحجة أن أراضيهم غير مضمونة الأمطار، فإذا كانت وزارة الزراعة تعتقد بأن الأراضي غير مضمونة الأمطار ولا جدوى من زراعتها، فلماذا تؤجرها للفلاحين إذاً؟! فلتتركها مراعي طبيعية للاغنام.

مربو الاغنام ومشكلة الاعلاف

ويذهب مدير الناحية الى أن مربي الأغنام اخذوا ينفقون كل ما يملكونه على شراء الأعلاف لأغنامهم لتعويضها عن النبات الطبيعي الذي لم ينمو بسبب الجفاف، حتى إذا نفد ما في أيديهم باعوا ما يملكون من سيارات و حلي نسائهم ثم اخذوا يبيعون جزءاً من أغنامهم لغرض شراء العلف للباقي منها حتى استنزف بعضهم كل ما يملك فبقي صفر اليدين، وأنا أؤكد لكم أن ٩٠٪ بالمائة من الثروة الحيوانية في ناحية التل قد ذهبت أدراج الرياح بين ما نفق بسبب قلة الغذاء و بين ما بيع في السوق المحلية أو هُرِّبْ إلى دول الجوار. فمربو الأغنام لم يكونوا أحسن حالاً من المزارعين، و لم تقابل هذه الكارثة إلا بدعم حكومي خجول تمثل في صرف ١،٥كغم من الشعير لكل رأس من الماشية لمرة واحدة و صرف (٢)كغم من التمر لكل رأس من الماشية و لمرة واحدة أيضاً، و فيما عدا ذلك لم يقدم أي شيء لمربي الأغنام.

ولايعتقد مدير الناحية أن الحكومة تعمدت إهمال الناحية و أدارت ظهرها عن ما حل بأهلها الذين يطالبون برصد التخصيصات لاكمال مشروع الماء وتأمين نقل الماء بعدد حوضيات اكثرواعفاء الفلاحين من ايجارات الموسم الحالي بسبب الجفاف ودعم مربي الاغنام .

نبذة عن ناحية التل

استحدثها عبد الكريم قاسم في ١٩٥٩ واعيد تشكيلها عام ٢٠٠٠

تعرف ناحية التل بـ (تل عبطة) وهي ناحية استحدثت عام ١٩٥٩ باسم (ناحية تل عبطة) وقع على مرسوم استحداثها الرئيس العراقي الراحل عبد الكريم قاسم، تقع إلى الغرب من مدينة الموصل بنحو (٧٠) كم تتبع قضاء الحضر، الذي يحدها من الجنوب بينما يحدها قضاء البعاج من الغرب و قضاء تلعفر من الشمال الغربي و ناحية المحلبية من الشمال الشرقي و ناحية الشورة من الجنوب الشرقي. ألغيت ناحية تل عبطة عام ١٩٨٩ ثم أعيد استحداثها عام ٢٠٠٠ باسم (ناحية التل) وهو الاسم الرسمي لها الآن.

و تل عبطة في الأصل تلٌ يقع إلى الجنوب من مركز الناحية، عند قرية تسمى (عبطة الجنوبية) دفنت فيه الأميرة عبطة بنت الشيخ بنية الجربا ثم غلب هذا الاسم على ناحية التل بوصفه أقرب المعالم الدالة عليها. يبلغ عدد سكان ناحية التل وفق آخر الإحصائيات الرسمية (٤٣,٣,١٩) ثلاثة و أربعين ألفاً و ثلاثمائة و تسعة عشر نسمة. تتبع ناحية التل (١٥٠) مائة و خمسون قرية تتفاوت كثافتها السكانية بين بضعة دور في بعض القرى وبضع مئات من الدور في قرى أخرى.تبلغ مساحة ناحية التل (١,٨٥٠,٠٠٠) مليوناً و ثمانمائة و خمسين ألف دونم. منها (١,٨٠٠,٠٠٠) مليون و ثمانمائة ألف دونم أراض زراعية مملوكة للدولة و مؤجرة للفلاحين بموجب القانون. و (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دونم هي مراعٍ طبيعية مخصصة لرعي الأغنام.

أين الحلول

الصحة تحذر من تناولها والمواطن يقبل على شرائها

معامل المياه (المعقمة) تنتج داخل الورش وخارج الرقابة الصحية !

مشكلة مياه الشرب مستمرة ومتجذرة تنمو كل عام وتتفاقم في فصل الصيف نتيجة ارتفاع درجة الحرارة في بعض الأحيان إلى أكثر من ٥٠٪ ولسوء الخدمات المقدمة في شبكة المياه، اضطر المواطنون إلى استخدام فلاتر لتصفية ماء الإسالة الذي يأتي في بعض الأحيان محملا بالطين والشوائب !. وفي أحيان أخرى مصحوبا برائحة كريهة، والبعض الأخر استخدم حبوبا لتعقيم المياه لقتل البكتريا والطفيليات،

ورشة لـ (المياه المعقمة)

صفية المغيري

ومع ارتفاع درجة حرارة الصيف يقبل البعض على شراء القناني المعبأة بالمياه المعدنية إذ ازدهرت تجارة بيع هذه المياه في الأسواق والشوارع والمحال التجارية المنتجة من قبل معامل وشركات أهلية في ظل مخاوف الناس من استخدام ماء الإسالة المجهز عبر الشبكة العامة لارتفاع نسبة الشوائب فيه واحتمالات الاصابة بالامراض مثل التايفوئيد وغيره.

اقبال متزايد

يقول المواطن (علي أحمد) من مدينة الشعب: إن إقبال المواطنين على شراء المياه المعبأة في القناني متزايد بسبب العزوف عن شرب ماء الإسالة، إذ إن الماء ليس نظيفا هذا أولا وثانيا الماء قليل وانقطاعاته متواصلة ومرات يأتي دون أي تصفية إي من النهر إلى الشبكة مباشرة ! لذا نحن نقبل على شراء قناني المياه المعدنية.

ويؤكد (ضياء العبودي) من أهالي مدينة الكاظمية : انه بإمكان أي شخص إن يفتح معملا لإنتاج وبيع المياه خاصة في المناطق البعيدة والشعبية التي تقع بعيدة عن أعين الجهات المسؤولة. وفي مواقع مجاورة لمعامل صناعية. وإن هناك إقبالا واسعا على شراء قناني المياه خلال فصل الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وان هناك اختلافا وتفاوتاً ليس بالأسعار وحسب بل حتى في طعم الماء مما يدل على عدم صلاحية البعض للاستهلاك البشري.

وقد أكد لنا مواطنون آخرون : إن بعض قناني المياه المباعة ومعامل الثلج تفتقر إلى الشروط الصحية. وطالبوا بضرورة تشديد الرقابة الصحية على معامل الإنتاج.وإن ظاهرة انتشار المياه الصحية (بالأحرى المياه غير الصحية) في الأسواق على الرغم من أنها تقوم بسد جزء من حاجة المواطن غير أنها تحمل في داخلها الامراض والموت في بعض الأحيان فلا احد يعرف مصدر المياه والطريقة التي تعالج بها.

واخرى فهناك معامل أهلية غير خاضعة للضوابط الصحية تقوم بملء القناني بالمياه العادية وإعادة بيعها من دون غسلها وتعقيمها، فضلا عن ما تفرزه الآلات المستخدمة من مواد تترسب مع المياه، ونتيجة لغياب الرقابة الصحية، استغل البعض من ضعاف النفوس والحالمين بالربح السريع على حساب حياة المواطنين إذ أنشئت معامل خاصة بتنقية مياه الشرب، حيث ان هذه المعامل لا تحمل اي إجازة صحية، وهذا ماشجعهم على الاستمرار في العمل.

ويؤكد أبو سجاد (صالح عبد المهدي) من أهالي مدينة الصدر،على ان مياه الإسالة مياه غير صالحة للشرب ولا للطبخ، فنحن نقوم بغلي الماء وتبريده قبل الاستخدام وفي بعض الاحيان نستخدم المياه المعبأة بالقناني، ولا ندري من أين مصدرها؟ وماذا تحتوي؟ وهل هي صالحة للاستهلاك البشري؟ ولكن إلى متى نبقى على هذا الحال؟ خصوصا أننا في فصل الصيف ونحتاج إلى الماء بكثرة.

مياه القناني = مياه الاسالة !

وقد وجد الباحثون أن ٥٠٪ من مياه القناني التي تباع في الأسواق تحتوي على مركبات المياه العادية نفسها دون أي تبديل إطلاقا، كما وجد في بعض الدراسات بأن هذه المياه تحتوي على نسبة من الجراثيم المجهرية، وليست معقمة كما كان متوقعا لدى البعض،وهذا من شأنه أن يثير بعض التسأولات عن سلامة وصحة تناول المياه المعبأة.

اصحاب المعامل ينفون

اكد اصحاب معامل المياه المعدنية العاملة في العراق : أن الماء المنتج في معاملهم يتم معالجتها بغاز الأوزون في حين أكد لنا (صلاح عبد الحسن) وهو صاحب شركة لتصفية المياه المعدنية : إن تجارة بيع المياه المعدنية انتعشت في الآونة الأخيرة.و أن المياه المنتجة في المعامل والشركات الأهلية الخاصة بإنتاج هذه المياه معالجة بالأوزون. وبهذا تكون عالية الجودة من حيث الطعم إضافة إلى أنها صحية ولاتسبب أي مشاكل في الجهاز الهضمي.

الموقف الرسمي

في حين قال مصدر طبي في وزارة الصحة : إن دائرة الصحة العامة أصدرت قائمة باسماء منتجات المياه المعدنية غير الصالحة للاستهلاك البشري بعد إن أجرت فرق الرقابة الصحية فحوصا مختبرية للعبوات المتداولة في الأسواق المحلية من المياه المعبأة فأظهرت الفحوصات عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري، وأضاف المصدر : ان هذه المنتجات ثبت عدم صلاحيتها لاحتوائها على بكتريا القولون البرازية بالإضافة إلى البكتريا الهوائية. مشيرا إلى إن هذه الفحوصات تأتي ضمن خطة وزارة الصحة للسيطرة والحد من الإمراض التي تنتقل بواسطة الماء الملوث منها مرض الكوليرا.كما ضبطت شعبة الرقابة الصحية في صحة كربلاء معملا لإنتاج المياه المعدنية داخل إحدى ورش النجارة في احدالاحياء في جنوب المدينة دون حصوله على تراخيص رسمية من الصحة. إضافة إلى استخدامه آلات صناعية قديمة وبطرق بدائية و يستخدم المعمل ثلاث علامات تجارية لترويج منتجه من المياه.

تحذير السيطرة النوعية

وقد حذر الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من وجود نوعيات مغشوشة وملموسة من المياه المعدنية في الأسواق العراقية، وقد اثبت الجهاز وجود جرثومة في مياه الشرب المعبأة في قناني كبيرة. مشيرافي بيان له : إلى إن هذه المياه تسربت إلى الأسواق من بعض المعامل غير المجازة صحيا وأضاف : إن فرق الرقابة في الجهاز صادرت كميات كبيرة من المياه المعدنية الملوثة بعد ضبطها في أسواق بغداد. مبينا ان ذوي النفوس الضعيفة يقومون بتعبئة قناني المياه من دون ادنى الشروط الصحية وبيعها في الأسواق بطريقة توحي بأنها منتجة في مصانع ومعامل مجازة صحيا على حساب صحة المواطن وحاجتهم للمياه المعدنية ولاسيما في الصيف.

وجهة نظر طبية

ويؤكد الدكتور(عامر باقر) مدير شعبة الامراض الانتقالية في دائرة صحة بغداد | الكرخ :إلى إن خطر الإصابة بالإمراض الانتقالية لايقف عند حد استخدام عبوات المياه غير الصالحة للاستهلاك البشري بل يصل الأمر إلى بعض معامل الثلج أيضا والتي تفتقر هي أيضا إلى الشروط الصحية.